

مُستقبل الأمن الاستراتيجي العالمي في ظل التحديات التكنو-معلوماتية والفضاء السبراني

أ.م.د محمد وائل القيسي

قسم الدبلوماسية والعلاقات الدولية/الجامعة اللبنانية_الفرنسية/ اربيل - العراق

dr.mohammed.alqissi@gmail.com

القبول: ٢٠٢٠/٣/١٧



الاستلام: ٢٠٢٠/٢/٢٥

مستخلص البحث

يُجابه السعي الرامي الى تعريف شامل ومُحدد لموضوع الأمن الاستراتيجي العالمي، وماهيته بمشاكل عديدة، نتيجةً لتشابك الروابط والمُشتركات بين شعوب الدول في عالم اليوم الأكثر ترابطاً وتداخلاً، سلوكياً ومصلياً، أولاً، فضلاً عن اتساع رقعة التكنولوجيا المتطورة، وأدواتها الشاملة، كنتيجة أفضت اليها ثورة المعلومات العالمية ثانياً، وما تجسده بذات الوقت من تحديات شاخصه في جسد المنظومة العالمية، بفعل سهولة الوصول اليها، واستخدامها رقمياً و معرفياً، الى حد باتت فيه التكنولوجيا جزءاً من فضاء برمجياتي أرحب، ليظهر ما يسمى بالفضاء السبراني، والذي أدخل تحولاً استراتيجياً على الأبعاد الأمنية بجوانبها السبرانية، التي أصبحت تُشكّل تحدياً كبيراً للأمن القومي للدول، وبشكل أكثر اتساعاً وموضوعية الأمن العالمي أيضاً بمنظوماته الفرعية والإقليمية والدولية. الكلمات المفتاحية: الأمن العالمي - السلم العالمي - التحديات الأمنية العالمية.



The Future of Global Strategic Security in Light of the Challenges of Technology - Informatics and Cyberspace

Assist. Prof. Dr. Mohammad Wael Al-Qaysi
Department of Diplomacy and International Relations / Lebanese-French University/ Erbil, Iraq
dr.mohammed.alqissi@gmail.com

Received: 25/2/2020



Accepted 17/3/2020

Abstract

The aim of seeking a comprehensive and specific definition of the global strategic security topic, and what it means, faces up to many problems, that comes about from the intertwined ties and common things among the peoples of the countries in today's world which is more interconnected, intertwined, behaviorally and in a manner which provides an advantage; first. In addition to the breadth of advanced technology and its comprehensive tools, as a result of the global information revolution; second. Besides, what it embodies at the same time of vivid challenges in the body of the global system, due to the ease of access to it, and its use digitally and cognitively, to the extent that technology has become part of a wider software space; then, to emerge what is called cyberspace, which has introduced a strategic shift in the security dimensions with its cyber aspects, that has become a major challenge to the national security of countries; also in a more broadly and objectively to the global security with its subsidiary, regional and international systems.

Keywords: Global Security; World Peace; Global Security Challenges.

Available online at <https://regs.mosuljournals.com/>, © 2020, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>)

مقدمة

لعل من نافلة القول، أن التطور الكبير الذي لاح النظام العالمي، لاسيما في الفترة التي شكلت بداية انطلاقة القرن الحادي والعشرين، معرفياً، وتكنولوجياً، كان قد أحدث تحولاً كبيراً في الكثير من الميادين التي تشكل الأطر العامة للدول في المنظومة العالمية الجديدة، منظومة العصر الرقمي والثورة المعلوماتية العالمية، وما نتج عنها من تداعيات واسعة النطاق، أثرت إيجابياً في زيادة درجة ومُستوى ذلك التفاعل المُستمر بين وحدات النظام العالمي، دون ان ينفي ذلك، بذات الوقت، المخاطر والتحديات المرافقة لها، وما قد يتولد عنها من تهديدات تحد من الحركة ونطاق الفعل السلوكي للدول.

فالتطور النوعي الذي شهده العالم اليوم في مجال التقدم التكنولوجي سواء على صعيد المعلوماتية أو على صعيد التطور في الميدان العسكري وسباق التسليح والتسلح النووي أثر وبشكل كبير في الجانب الأمني الدولي ببعديه الايجابي والسلبى، لظالما كانت غاية الدولة الأولى هي السعي لتحقيق الأمن، واستتبابه، كونه مدخلاً مهماً يتأسس عليه مجمل أهداف وغايات الدول، وبجميع مستوياته، بدءاً من أمن الفرد، ومروراً بالأمن الإنساني الدولي، وانتهاءً بالأمن العالمي.

ولما كانت الوحدات الدولية اليوم تعتمد وبنسبة عالية على تكنولوجيا المعرفة والمعلوماتية في تسيير شؤونها العامة، لاسيما في العالم المتقدم، فان أي اختراق او تعطيل للمنظومة التقنية المعتمدة فيها يعد تهديداً مباشراً لأمنها القومي، كونها سلوك موجّه من قبل مجموعات او دول اخرى عمداً لإحداث خلل أو ارباك في الأطر العامة للدولة و مؤسساتها، بما يرقى الى مستوى التهديد العام، الأمر الذي يدفع بالدول الى تحصين دفاعاتها المعلوماتية وبرامجها التكنولوجية ضد أي سلوكيات تستهدف تهديد المنظومة السيبرانية للدولة، ومن هنا ظهر مصطلح الأمن السيبراني. وغني عن القول أن العالم مترابط تكنولوجياً، لاسيما عالم الشمال، وبالتالي فإن الاختراقات التي تصيب جزءاً منها، ستنفذ لا محال الى الأجزاء

الأخرى، وهو ما يعرض الأمن الاستراتيجي العالمي بالمجمل الى التهديدات، والتي تستلزم وضع خطط وبرامج دفاعية تحذيرية، تحسباً لأي سلوك تهديدي طارئ، له المقدرة العالية على التطويق والأستجابة والمعالجة.

من هنا تشكل الدراسات البحثية الخاصة بالأمن بجميع مستوياته، واحدة من ادق واهم الدراسات السياسية العامة التي تتطلع اليها دول العالم، وتستوي في ذلك دول عالم الشمال والجنوب، كون المشتركات واحدة على اقل تقدير في موضوع استتباب الامن للدولة ولمواطنيها، وعليه سيتم تناول الدراسة ضمن منهجيات العلوم السياسية الاستراتيجية، وكالاتي:

الإجراءات المنهجية للدراسة:

أ- إشكالية الدراسة:

إن ضآلة التركيز والاهتمام العالمي بمشتركات تحديات الامن الاستراتيجي العالمي، واثرها في المنظومة العالمية بالمُجمل، لاسيما في ظل العالم الرقمي والمعرفي السائد اليوم، يُسجل ثغرة كبيرة على الصعيد الامني العالمي، ينبغي تشخيصها والعمل على ردم ثغراتها، درءاً لأية مخاطر او تهديدات عالمية تتم عنها في قابل الايام.

ومن رحم هذه الاشكالية تثار العديد من الاسئلة الفرعية التي ينبغي الاجابة عنها ضمن ثنايا هذه الدراسة، منها:

١- ماهية الامن، وما هي مستوياته الاستراتيجية.

٢- علاقة الأمن بالمفاهيم الاخرى المقاربة.

٣- ماهية المعلوماتية، والفضاء السيبراني، وما هو أثرها في الامن العالمي.

٤- الفرص والتحديات الخاصة بالأمن الاستراتيجي العالمي في ظل الفضاء السيبراني.

٥- مُستقبل الأمن الاستراتيجي العالمي في عصر التكنو-معلوماتية.

ب- فرضية الدراسة:

ترتكز الدراسة على فرضية علمية مفادها: أن إدراك دول العالم لتلك التحديات المجابهة للأمن الاستراتيجي العالمي، والتي لم تعد تنشأ من تهديدات الصراع المسلح والحروب، بل من جوانب أخرى أسهل استخداماً، وأكثر انتشاراً، كاختراق المنظومات البرمجية لمؤسساتها الأمنية والخدمية، أفضى إلى إيلاء الدراسات الأمنية ذات الأبعاد التقنية والمعلوماتية مكانة مهمة في المجتمعات المتقدمة، وكذلك السائرة في طريق النمو، سبباً للارتقاء إلى مستوى التحديات التي يفرضها عالم اليوم الأكثر تطوراً على الأمن السيبراني للدول، تأميناً لمستقبل أكثر أمناً للدول ومواطنيها، و منظوماتها الاستراتيجية العامة.

ت- أهمية الدراسة :

تتبع أهمية الدراسة من أهمية الأمن وضرورته لاستمرارية الدول، كونه جزءاً مهماً، وركناً أساسياً من أركان سير الدول وانتظامها، بالرغم من كم التحديات والتهديدات الكبيرة التي ينشرها لها، في ظل فضاء عالم اليوم السيبراني، لاسيما وان العديد من خبراء الأمن الاستراتيجي العالمي يجمعون على ان ثمة اخطارا مُحدقة بمستقبل الأمن العالمي، بعد أتساع احتمالية اختراقه تزامناً مع تشابك مصالح العالم بمنظومة تكنو- معلوماتية واحدة، مُترامية الأطراف، ما يجعل من موضوعة الأمن، وتجلياته، أدق موضوع تتطلع إليه الدول على الاطلاق.

كما تتجسد أهمية دراسة متغير الأمن العالمي، ومستقبله، في إيضاح ذلك الأثر الناتج عن الكم الهائل من المتغيرات الراهنة، ودورها في بلورة وكشف تلك التجليات الكامنة فيه خلال القادم من الايام، سعياً وراء عملية استدراكها، ووضع الحلول العملية لمجابهتها واحتوائها، سبباً لتفريغها من فحواها، ودرء تلك المخاطر المصاحبة لها.

ث- منهجية الدراسة:

ثمة منهجيات علمية متعددة في الدراسات الإنسانية، وبضمنها دراسات العلوم السياسية، تتفق وظواهر البحث العلمي بأبعاده، ومُتغيراته الشاملة، وبالتالي فإن كيفية إدراك المرء لدلالة هذه الظواهر، إنما تدفع بدرجة عالية الى تلك المنهجية التي يتم اختيارها لدراستها، ومن هنا، وجد الباحث ضرورة الركون الى المنهج التحليلي، وادواته العلمية، للوقوف برؤية تحليلية ثاقبة، على أهمية المدخلات الأمنية المُسببة لإرباك الامن الاستراتيجي العالمي، و مخرجاته، في ظل الفضاء المعلوماتي والتقني. فضلاً عن ايلاء المنهج الاستشراقي، مكانة، وأهمية خاصة في هذه الدراسة، كون المتغيرات الراهنة في مناخ الامن العالمي، يمكن توظيفها علمياً، وعبر ادوات النهج الاستشراقي المُنظم، للخروج بتلك المشاهد الممكنة او المحتملة او حتى المرغوب بها، ضمن سياقات التعامل الموضوعي مع فرضيات الدراسات المستقبلية ونموها العلمي المستمر.

ج- هيكلية الدراسة:

أن الدراسة في ضوء اشكالياتها الاساسية، وفرضيتها العلمية، تقترن بهيكلية عملية تتمثل بالاتي:

- ١- الاجراءات المنهجية للدراسة:
- ٢- المفاهيم النظرية للدراسة: الامن ومستوياته، المعلوماتية، الفضاء السيبراني.
- ٣- التكنو- معلوماتية والأمن العالمي: التحديات والفرص:
- ٤- منظمة الأمم المتحدة والأمن الاستراتيجي العالمي.
- ٥- مستقبل الامن الاستراتيجي العالمي في ظل التحديات التكنو- معلوماتية.
- ٦- الخاتمة والاستنتاجات.
- ٧- المصادر العلمية.

١. المفاهيم النظرية للدراسة :

لعل احد اهم مدخلات توسيع الادراك المعرفي لدى الباحثين والمُهتمين بالدراسات الإنسانية، وبضمنها، تلك الدراسات المُتخصصة بنظريات العلوم السياسية، في العموم، والشؤون الاستراتيجية الدولية، هي ضرورة إيضاح الكثير من المفاهيم الدراسية النظرية، لتدعيم تلك القدرة الاستيعابية لدى المستفيدين من البحوث العلمية، سواءً الجهات الرسمية، ام المجتمعية، وبالتالي تعزيز الرؤية العلمية بشكل اكثر سهولة، وأبغ رصانة، كونها تسهل من كسر الكثير من الجمود المعرفي الذي يعترى بعض المصطلحات العلمية، ويفتح الباب لدرجة ارحب من الفهم الاستدلالي، وبمخرجات ايجابية، وعليه سنتطرق هنا الى شرح بعض المفاهيم المهمة كمدخل يعزز مخرجات الفهم بشكل اكبر، وكالاتي:

١.١.١ : مفهوم الامن ومستوياته :

١.١.١.١ : ماهية الامن والامن الدولي :

الأمّن لغة تعني الأمان وهي ضد الخوف، وتعني أيضاً تحقيق الطمأنينة والعهد والحماية والصدق والذمة وكلها ضد الخوف، أما اصطلاحاً تعني القدرة على مواجهة الأخطار والتحديات وتأمين الحاجات الأساسية للإنسان^(١). ولعل أدق مفهوم للأمن هو ما ورد في القرآن الكريم في قوله سبحانه وتعالى ﴿ فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وأمّنهم من خوف ﴾^(٢).

لذا فالأمن يعني السلامة والاستقرار ضد الخوف، من هنا نجد أن الإنسان مدفوع بدافع غريزي للدفاع عن نفسه وهو ما يمكن تسميته بالجانب السلبي للأمن أي انتقاء الشر، أما الجانب الآخر للأمن فهو سعي الإنسان لنيل حقوقه وتحسين أحواله وتأمين مستقبله، وهذا ما يمكن تسميته بالجانب الإيجابي للأمن، وهما جانبان متصلان اتصالاً وثيقاً بينهما، وهو الاستقرار والعيش بسلام وسعادة وطمأنينة وهذا ما يمكن تسميته بأمن الفرد أو الأمن الإنساني.

أما على مستوى الدولة فيعرف الأمن بأنه قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيائها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعدها معادية، وأساس الأمن هو البقاء لكنه يحوي جملة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط الوجود ولا يعني بـ"العمل على التحرر من التهديد" تحييده كلياً، ذلك أنه في ظل الفوضوية والتغيير، فإن الأمن يمكن فقط أن يكون نسبياً ولا يمكن أن يكون مطلقاً. وقد عرّفه علماء الاجتماع بأنه: قدرة الأمة على حماية قيمها الذاتية من الأخطار الخارجية وبغض النظر عن الشكل الذي تتخذه تلك التهديدات الخارجية، وأن الأمن لا يعني فقط رغبة الدولة في البقاء بل رغبتها أيضاً في العيش بدون التهديدات الخارجية، كما عرّفه (هنري كيسنجر) بقوله: إنه يعني أية تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى تحقيق حق البقاء.⁽³⁾ من هنا نؤكد أن الأمن ضد الخوف والخوف بالمفهوم الحديث يعني التهديد الشامل سواء الاقتصادي أم الاجتماعي أم السياسي الداخلي أم الخارجي.

أما الأمن الدولي فيشير إلى مجموعة آليات ذات ركيزة قانونية، صُممت لمنع اعتداء أية دولة على أخرى، أو قمع ذلك الاعتداء إن حدث. ويتم تحقيق ذلك عبر توجيه تهديدات ذات صدقية إلى المعتدين الحقيقيين أو المحتملين، وتوجيه وعود ذات صدقية أيضاً إلى الضحايا الحقيقيين أو المحتملين، باتخاذ تدابير جماعية فاعلة للحفاظ على السلام، وتنفيذها عند الضرورة. وقد تراوحت هذه التدابير بين المقاطعة الدبلوماسية وفرض العقوبات وحتى القيام بأعمال عسكرية. ويكمن أساس الفكرة في عقاب جماعي ضد المعتدين من خلال استخدام قوة كبيرة جداً. وتتنازل الدول المنتمية إلى هذا النظام عن اللجوء إلى القوة لحل النزاعات الناشئة بينها، ولكنها تعد في الوقت نفسه باستخدام القوة الجماعية ضد أي معتدٍ. أما في المسائل الأخرى كافة فتبقى الدول كياناً صاحب سيادة⁽⁴⁾. بهذا نجد أن الأمن الدولي يعني⁽⁵⁾:

أولاً : إن جوهره هو تحقيق السلام العالمي والحفاظ على الوضع القائم بمنع التغيير في الوضع الدولي.

ثانياً : إن أداة تحقيق الأمن الدولي هو التكتل الدولي المتمثل في إطار المنظمات الدولية (عصبة الأمم سابقاً والأمم المتحدة حالياً) من خلال خلق القوة الرادعة القادرة على منع التغيير بمعاقبة المعتدي وردع الدولة البادئة بالعدوان سواء أكان ذلك بالأسلوب العسكري أم الاقتصادي.

ثالثاً : إن هذا يجري من أجل مصلحة الأسرة الدولية والعالم بغية تحقيق الاستقرار العالمي والحفاظ على الوضع القائم دون تغيير.

رابعاً: كما يعد الأمن الدولي إجراء ضد الدول التي تجد من العدوان أسلوباً في تعاملها مع الدول الأخرى لتحقيق مآربها.

٢.١.١ : مستويات الأمن، وعلاقته بالمفاهيم المقاربة :

أدرك العلماء والمختصون عند تمعنهم في اختصاصاتهم وخاصةً في مصطلحاتها ومفاهيمها أن بعض المفاهيم على الرغم من اختلافاتها الشكلية واللغوية فأنها بمدلولاتها تعد متقاربة لذا عندما يتناول أحد المختصين مفهوماً مُعيّناً عليه أن يميزه عن بعض المفاهيم القريبة له في المعنى والأداء الوظيفي للمصطلح لكي لا تختلط على الدارسين مفاهيم البحث مع المفاهيم الأخرى الشائعة، لذا من الضروري التمييز في هذه الدراسة بين مفهوم الأمن الدولي وبعض المفاهيم الأخرى القريبة منه مثل الأمن الوطني - القومي - الإقليمي.

فإذا كان الأمن الفردي " Individual Security " يعني تأمين الفرد ضد ما يهدد أمنه وأمانه واحترام حقوقه وسلامته الشخصية أو ما يهدد حياته أو ممتلكاته أو أسرته، فإن الأمن الوطني يقصد به أمن الدولة الوطنية القومية وقدراتها على الدفاع عن استقلالها السياسي واستقرارها الداخلي، ويهدف إلى تحقيق مصالح الدولة القومية وهو ما يطلق عليه أحيانا " أمن الوطن " ^(١).

و يمكن تعريف الأمن الوطني بأنه تلك الإجراءات الأمنية التي تتخذ للحفاظ على أسرار الدولة وتأمين حدودها ومنشأتها ومصالحها الحيوية في الداخل والخارج وهذه الإجراءات تتطلب درجة عالية من التدريب واليقظة والحذر والمهارة للوقاية من نشاط المُتربصين، ولا بد أن يكون مفهوم الأمن الوطني واضحاً لدى مجموع أفراد الشعب حتى يجد الإقناع والالتزام به بحيث يكون المواطن ركيزة مهمة لأجهزة الدولة في حفظ الأمن^(٧).

كما يتصف مفهوم الأمن الوطني "بالنسبية" فالدولة لا تستطيع تحقيق الأمن بصورة مطلقة، كما لا تستطيع تحقيقه دون التعاون مع الدول الأخرى سواء كانت أقوى أم حتى أضعف منها. وبذات الاتجاه، يُبنى الأمن الوطني على أساس الاستراتيجية الشاملة للدولة ويتم ذلك باستخلاف عناصر القوة في الدولة لأن العهد الذي يقوم فيه الأمن على القوة العسكرية وحدها قد انتهى، لبدأ عهد جديد يركز على عناصر القوة الشاملة في تعزيز قدرة الدول على تحقيق امنها الاستراتيجي، واستدامته نسبياً.

أما الأمن القومي "National Security" والذي يعد من أهم الموضوعات في الوقت الراهن، فبالرغم من اختلاف الدول في تحديد طبيعته أو حدوده، إلا أنها تتفق جميعاً على أولويته ضمن الاهتمامات السياسية والاستراتيجية. فبالنسبة للقوى الكبرى، وفي مقدمتها بالتأكيد الولايات المتحدة الأمريكية، فقد أتسع نطاق التعامل مع مفهوم الأمن القومي الخاص بها منذ مطلع التسعينات من القرن الماضي، عندما غدت الدولة العظمى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وبشكل بدا وكأنه ليست هناك حدود تتوقف عندها الاستراتيجية الأمنية الأمريكية سواء بتحديد المهددات أو وضع المعالجات وفي الموائمة بين الموارد والأهداف.

كما أخذت مسألة الأمن القومي مدى متسعاً عندما أعلنت الولايات المتحدة أن العالم كله يمثل امتداداً لمصالحها الحيوية ولو بدرجات متفاوتة. وأعتمد الخطاب السياسي والدعائي الأمريكي حجة الأمن القومي لتبرير الهيمنة على المؤسسات

الدولية والتدخل في شؤون الدول الأخرى وفق منطق براغماتي يعتمد مقولة: (إن ما يفيد أمريكا يفيد العالم)^(٨).

ولعل من أبرز ما كتب عن الأمن هو ما أوضحه "روبرت مكنمارا" وزير الدفاع الأمريكي الأسبق وأحد مفكري الاستراتيجية الأمريكية البارزين في كتابه "جوهر الأمن" حيث قال إن الأمن يعني التطور والتنمية، سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة، وأستطرد قائلاً: إن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها، لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل^(٩).

وبذات النسق، ثمة تعاريف أخرى عديدة للأمن نستعرض بعضها منها، فمثلاً أن دائرة المعارف البريطانية عرّفت الأمن بأنه "حماية الأمة من خطر القهر على يد القوة الخارجية أو دفع العدوان عن دولة معينة والمحافظة على كيانها، وضمان استقلالها والعمل على استقرار أحوالها الداخلية". كما عرّفته جامعة الدول العربية بأنه قدرة الأمة في الدفاع عن أمنها وحقوقها وصيانة استقلالها وسيادتها على أرضها وتنمية القدرات والإمكانيات للدولة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية مستندة على القدرة العسكرية والدبلوماسية. من هنا فإن مفهوم الأمن القومي يقصد به تأمين سلامة الدول ضد أخطار خارجية وداخلية قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي^(١٠).

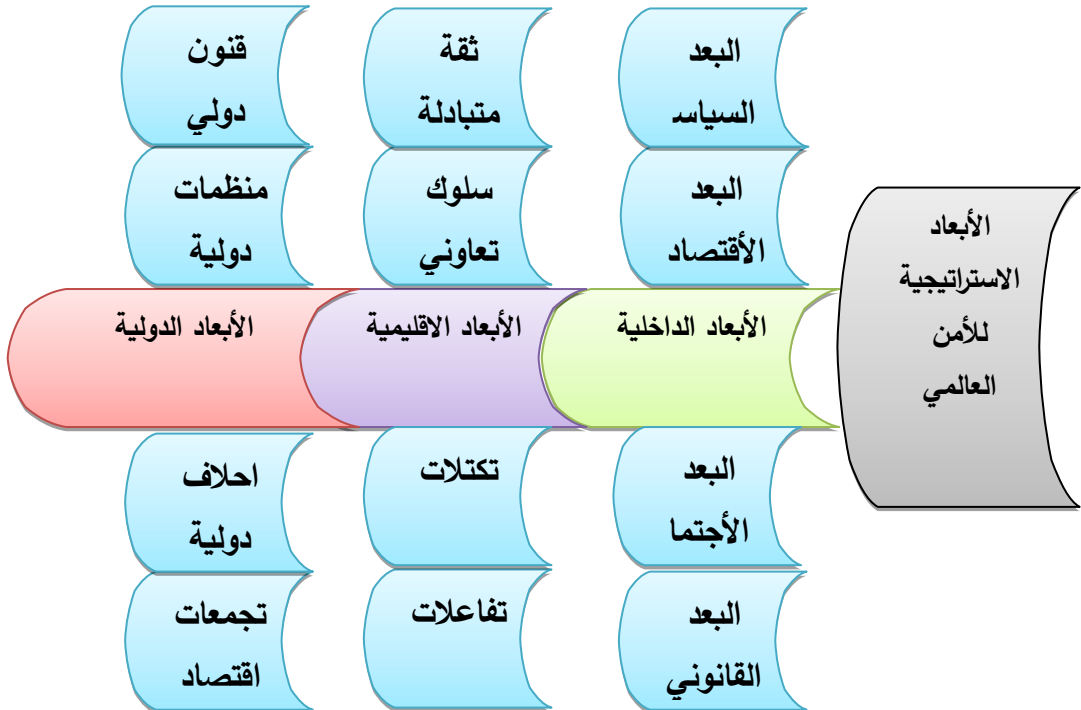
أما الأمن الإقليمي "Regional Security" فيقصد به سياسة مجموعة من الدول التي تنتمي إلى إقليم واحد تسعى لوضع تعاون عسكري مُعين أو تمنع أية قوة أجنبية أو خارجية عن إقليمه من التدخل في مشاكل ذلك الإقليم. ولذلك فإن الأمن الإقليمي يرتبط بمنطقة جغرافية محددة ومجموعة من الدول ومن ثم فهو أكثر اتساعاً من نطاق الأمن الوطني وأقل اتساعاً من نطاق الأمن الجماعي^(١١)، ويمكن اعتبار الأمن الإقليمي بالبعد الأمني الخاص متعلقاً بمجموعة الدول المجاورة تتشكل

باتصالها الجغرافي وتتشابك اقتصادياتها وتجانسها الديموغرافي وتماسكها المباشر مع الخطر (منطقة أمن مشترك) تكون درجة تحسبها للخطر إلى أمن قوي وأكثر وضوحاً مما هو عليه الحال بالنسبة لأقطار المجموعة الأكبر التي تنتمي إليها، وإن وجود الأمن الإقليمي ضروري بين الدول المتجاورة لحماية هذه الدول من العدو والتهديدات الخارجية المسلحة، وضمان سلامة أراضيها ووحدتها الإقليمية والحفاظ على ثروتها الطبيعية وحمايتها من النهب والتبديد وضمان حد معقول من الرفاهية الاقتصادية والازدهار الثقافي والعدالة الاجتماعية والاستقلال السياسي وأي شيء يتناقض مع هذه الأهداف^(١٢)، وقد أيدت منظمة الأمم المتحدة* وجود مناطق أمنية أقل اتساعاً من الأمن الجماعي والتي يمكن من خلال هذه الأقاليم الأمنية الحفاظ على الأمن العالمي وجاء هذا التأييد في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

وغني عن القول، أنه ثمة ضرورة معرفية لتمييز ذلك الاختلاف، والفرق بين مفهوم الترتيبات الأمنية الإقليمية والأحلاف، فالأول يسعى للحماية والدفاع عن إقليم معين والحفاظ على الوضع القائم في ذلك الإقليم المعني وهو يستهدف في الأصل عدواً خارجاً عن الإقليم كما أنه تغلب عليه الديمومة، بينما الأحلاف فإنها لا تتقيد بإقليم معين ولا بعد معين وإن كان يغلب عليه أن يوجه نحو عدو أو أعداء معينين، كما أنها تهدف إلى تحقيق التوازن الدولي وهي مؤقتة بطبيعتها. وهي مستقلة عن مجلس الأمن الدولي وبدون الرجوع إليه أو الالتزام بما يقرره^(١٣).

ولما كان العالم يواجه تحديات مثل الصراعات الداخلية التي يصعب مواجهتها بالقوة العسكرية بعض الشيء، وانتشار الأوبئة مثل (الإيدز وأنفلونزا الطيور،..) مع اتساع نطاق الاتصال والسفر مما يشكل ذلك تهديداً مرعباً قد يضر بالدول والمجتمعات أكثر من الحروب والتهديد العسكري. فقد ظهرت أولى ملاح التبشير بضرورة توفير الأمن الإنساني على النطاق الدولي ككل، لاسيما بعد أن أدرج تقرير التنمية البشرية عام ١٩٩٤ لأول مرة أنماطاً جديدة من التهديدات مثل الإيدز والمخدرات والإرهاب الدولي والتلوث البيئي، وربما يكون البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة أول من نظّر لمفهوم "الأمن الإنساني"، إذ يقول التقرير أنه بعد خمسة

عقود من ناكازاكي وهيروشيما فإننا نحتاج لانتقال عميق في التفكير من الأمن النووي إلى الأمن الإنساني. فضلاً عن فيروسات حديثة وأكثر خطورة اليوم متجسدة بفايروس كورونا، من هنا ظهر ما يعرف بمصطلح الأمن الإنساني "Humanitarian Security". وبالتالي أصبح البشر هدفاً وموضوعاً للأمن^(١٤). أما الأمن الدولي "International Security" فهو كما ذكرنا سابقاً أوسع من كل المفاهيم السابقة وأعم وأشمل، فهو ليس محصوراً بمنطقة معينة دون أخرى أو إقليم معين دون آخر، كما أنه يقع في نطاق اختصاص المنظمات الدولية ومنها حالياً الجمعية العامة للأمم المتحدة أو مجلس الأمن الدولي والذي يتمثل دورهما في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين فهو مسؤولية دولية وليست قومية أو إقليمية^(١٥) لذا يتضح لنا أن مفهوم الأمن لا ينحصر ببيئة معينة بل له أبعاده الشاملة كما موضح بالمخطط رقم (١).



مخطط أفتراضي رقم (١) من تصميم الباحث يوضح أبعاد الأمن الدولي

٢.١. : المعلوماتية والفضاء السيبراني :

لعل من نافلة القول، إن كلمة المعلوماتية (Informatics) هي اختصار لكلمتي (Information) أي المعلومات و (Automatic) أي ذاتياً لتصبح كلمة (Informatics) أي المعلوماتية. وكان أول ظهور لها في فرنسا ثم الاتحاد السوفياتي ثم ألمانيا الغربية وبعد ذلك انتقلت إلى الولايات المتحدة التي عملت على توظيفها لإبراز قدراتها في الإنتاج التكنولوجي في مجال الحواسيب والأنظمة والبرمجيات.

يدور مصطلح المعلوماتية في فضاء واسع من الحقول والتخصصات المتنوعة، ويرتبط بأبعاد وعلاقات ومداخل متباينة، منها ما هو واضح ومرئي وملمس، ومنها ما هو مؤثر وحيوي وغير مرئي، وهذا ما يجعل مفهوم المعلوماتية غير واضح تماماً وغير محدد بالإطلاق لأسباب تتعلق بأتساع نطاق تطبيق المعلوماتية واستخدامها من جهة، وللتقنن اللغوي في إطلاق مصطلحات مترادفة للمعلوماتية أيضاً^(١٦).

ويمكن تعريف المعلوماتية على أنها: حالة من تسامي قيمة المعلومات إلى المستوى الذي يجعلها واحدة من عناصر القوة المعاصرة، وحالة تحققت بفعل التقدم التكنولوجي الهائل في مجال إنتاج المعلومات وإيصالها وتوزيعها، ثم انتقال النشاطات البشرية من حالة التصرف السلوكي إلى حالة التصرف الإجرائي. أما أهم المفاهيم ذات الصلة بمفهوم المعلوماتية فهي الآتي:

١.٢.١. : تكنولوجيا المعلومات Information Technology

عندما نقول (تكنولوجيا المعلومات) فإننا لا نحصر هذه التكنولوجيا بالحاسبات الالكترونية، لأن تكنولوجيا المعلومات تشمل الأجهزة والمعدات جميعها التي يمكن استخدامها في خزن المعلومات ونقلها. لذا فإن تكنولوجيا المعلومات هي عبارة عن التقنيات المتطورة كلها والتي تستخدم في تحويل البيانات بمختلف أشكالها إلى

معلومات بمختلف أنواعها والتي تستخدم من المستفيدين منها في مجالات الحياة كافة.^(١٧)

٢.٢.١ : نظم المعلومات Information Systems

هي مجموعة من المخرجات لمجموعة من المدخلات التي هي في صيغة بيانات لتخرج على صيغة معلومات طورها العقل البشري ضمن عملية إلكترونية محوسبة. والآن يمكن القول أن البنية التحتية للمعلوماتية تعتمد على اتجاهين، أحدهما تكنولوجيا المعلومات، والآخر نظم المعلومات.

٣.٢.١ : ثورة المعلومات Information Revolution

تعتمد ثورة المعلومات على مصدر متجدد، هو التدفق اللامتناهي واللامحدود للمعرفة والأفكار، وهكذا فإنه إذا كانت الثورة الأولى قد تميزت بالاستخدام المكثف للعمل، واعتمدت الثورة الثانية على رأس المال المكثف، فالثورة الثالثة تعتمد على المعرفة المكثفة^(١٨)، وكما قال (الفن توفلر) وهو من أشهر علماء المستقبلات (إن ما يحدث الآن ما هو إلا ثورة عالمية ووفرة كمية في التاريخ).^(١٩) كما تعني ثورة المعلومات (الوفرة في المعلومات وتراكمها بشكل سريع وإتاحتها للاستعمال عبر أوعية المعلومات وأهمها الحاسبات الآلية، وهي امتزاج بين الحاسوب وتقنيات الاتصالات).^(٢٠)

إذا فتورة المعلومات هي تلك التغيرات الجذرية التي تحققت في مجالات عديدة تقف في مقدمتها الإلكترونيات الدقيقة والآلات الحاسبة والإنسان الآلي وصناعة المعلومات والاتصالات وتكنولوجيا الفضاء والهندسة الوراثية.

٤.٢.٢ : الفضاء السبيرياني: وهو بمثابة المستودع الكبير الذي تجرى فيه جميع عمليات التواصل الإلكتروني، عبر شبكات الحواسيب، وبتعبير أكثر اتساعاً، هو منظومة من العناصر المتفاعلة فيما بينها، والمكونة من أجهزة الكمبيوتر، أنظمة الشبكات والبرمجيات، حوسبة المعلومات، نقل وتخزين البيانات، ومستخدمي كل هذه العناصر. وتتداخل بنية الفضاء السبيرياني بأنظمة البرمجيات، والعناصر

المادية، والفضاء الرقمي، لتشكل منظومة معلوماتية في إطار برمجيات التواصل الإلكتروني^(٢١).

٠٢ : التكنو- معلوماتية والأمن العالمي: التحديات والفرص :

ليس من قبيل المبالغة القول بأن للمتغير التكنولوجي عظيم الأثر على الأمن الدولي بشقيه الإيجابي المتمثل بالفرص، وكذلك السلبي المتمثل بالتحديات، وكالاتي:

١.٢ : الفرص الايجابية للتأثير التكنو- معلوماتي على الامن الدولي:

إن أية رؤية موضوعية لاستقرار الواقع الذي يعيشه الإنسان في ظل بيئة اليوم لا تستطيع تغييب الأثر الإيجابي الذي ولدته ثورة المعلومات التكنولوجية من خدمات جليلة للإنسان أسهمت بتوفير وسائل الراحة له بفضل التطور الهائل في تقنيات المعلومات والاتصالات، فضلاً عن النقلة النوعية التي حققتها التكنولوجيا في المجالات الطبية سواء الدوائية منها أم على صعيد الأجهزة الطبية.

وبذات الاتجاه، فإن ثورة المعلومات والتقنيات التكنولوجية كانت قد فرضت نوعاً من الرقابة على حكومات الدول في مجالات حقوق الإنسان وإن كانت بشكل نسبي، فعلى سبيل المثال إن أي تصوير لمقطع فيديو معين يتم فيه عملية تعذيب لسجين سياسي معين أو مواطن عادي في أية دولة قد يثير المجتمع الدولي ضد هذه الدولة إلى حد قد تتخذ إجراءات أممية ضد تلك الدولة، بناءً على سخط الرأي العام بالضد منها.

وغني عن القول، انه من الأوجه الإيجابية التي وفرتها التقنية على الصعيد الاقتصادي، هي الحوالات بين البنوك في أماكن بعيدة جغرافياً قد تكون بين قارات مثلاً^(٢٢) هذا من جهة ومن جهة أخرى، ساهمت التطورات التكنولوجية وبشكل كبير في زيادة الفاعلية الدولية بين وحدات النظام السياسي الدولي ومن ثم تنامي فاعلية وحدات أخرى إلى جانب (الدولة)، في تشكيل التفاعلات الدولية وتأثيرها

وتأثرها بالنظام الدولي. ومن أبرزها الشركات المتعددة الجنسية والمنظمات الدولية وغير الحكومية... الخ، وهو ما دفع بالكثير من التساؤلات حول طبيعة ومستوى الدور المستقبلي للدولة؟ للظهور على السطح ولينشغل بها قادة الرأي والفكر فضلاً عن الساسة.^(٢٣)

٢.٢. التحديات السلبية للتأثير التكنو- معلوماتي على الامن الدولي:

إذا كانت التطورات التي أفرزتها الثورة التكنولوجية والمعلوماتية لها آثارها الايجابية فهذا لا يعني غياب المظاهر السلبية التي قد تتولد عنها : وفي مقدمتها أثرها السلبي على واقع (سيادة الدولة)* فتقنية المعلومات المتطورة خلقت وضعاً وصفه (ولتر رستون) بـ"أفول للسيادة"^(٢٤)، نظراً لما خلفته تلك التطورات من مخاطر قاسية فقدت عبرها الدول قدسية حدودها السياسية وذلك بسبب عدم قدرتها على الوقوف بوجه الموجة العارمة التي أطلق عليها (الفن توفلر) "الموجة الثالثة".

ومن النقاط السلبية الأخرى للعصر التكنولوجي وأثره في البيئة السياسية العالمية بشكل عام، هو توظيف التطور التكنولوجي في المجالات العسكرية ولاسيما الخطيرة منها كما في الأسلحة الاستراتيجية سواء النووية والكيميائية والبيولوجية أو حتى التقليدية الأمر الذي ولد عدم شعور بالأمن أو نسبية الأمن نتيجة الكم الهائل من هذه الأسلحة الخطيرة وهو ما دفع الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي سابقاً وروسيا الاتحادية حالياً إلى الركون نحو اتفاقيات استراتيجية لخفض إنتاج الأسلحة الاستراتيجية (SALT1-SALT2)، فضلاً عن تشديد الرقابة في إطار أممي حول منع انتشار أسلحة الدمار الشامل (على الرغم من الاعتبارات السياسية التي تلعب دورها دائماً عندما يتم الحديث عن امتلاك الحلفاء الاستراتيجيين للأسلحة النووية).

ولعل من الأوجه السلبية الأخرى للمتغير التكنولوجي وأثره في الأمن الدولي هو بروز احتمالية وقوع الأسلحة الخطيرة والمتطورة تكنولوجياً بيد الجماعات المتطرفة وما قد يشكله ذلك من دمار للبشرية إذا ما تم استخدامها فعلياً على أرض الواقع.

ثمة بعداً آخر لتأثير التكنو-معلوماتية سلبياً على الأمن الدولي، يتمثل بظاهرة التوظيف أو التسميم السياسي لمنظومات الشبكة العنكبوتية العالمية من قبل الولايات المتحدة لتحقيق الهيمنة من خلال نشر قيم الثقافة الأمريكية عالمياً أي ما عرف بالغزو الثقافي، فضلاً عن الترويج للأفكار المضادة لنظم سياسية معينة بات وجودها لا يصب في خدمة المصالح الأمريكية وهو ما دفع بها لتحريض شعوب الدول ضد حكامها عبر شبكات الـ {Face Book} لخلق الاضطرابات والفوضى في الشرق الأوسط وبث رياح التغيير تقنياً عبر شبكات الانترنت. وهو ما حدث في تونس ومصر وليبيا.

أما ظاهرة اختراق منظومة شبكات الانترنت العالمية من قبل بعض الأشخاص، فهي وجه آخر لذلك الخرق الواضح للأمن السيبراني العالمي، كما حدث في عام ٢٠٠٨ مع الشاب الألماني الذي اخترق منظومة الشبكات العالمية محدثاً بذلك عطب كبير أثر على الوضع الدولي بأسره لأيام وما نجم عن ذلك من إيقاف لمفاعلات ومنشآت وبرامج عالمية تعتمد على المنظومة العالمية. وكذلك الحال في اختراق شاب ياباني في العام ذاته لمنظومة الدفاع الأمريكية "البنتاغون" وهو ما أحدث ضجة عالمية إلى أن تمكنت سلطات الانترنت الدولية من إلقاء القبض عليه.

كذلك من الأوجه السلبية للمتغير التكنو-معلوماتي على الامن العالمي، هو قيام بعض المجموعات بظاهرة القرصنة الحاسوبية واختراق بنوك شركات معينة وتحويل أرصدة منها عبر أسماء شركات وهمية.

وهكذا يتضح بما لا يدع مجالاً للشك، أن التأثيرات التكنو-معلوماتية، أفرزت ظواهر عديدة مست جوهر الأمن العالمي، وبشقيه السلبي، والإيجابي، وأضحت تجلياتها تتمثل بمخرجات مهمة، منها الدخول في عصر السرعة، وهي أهم خصائص وسمات العصر الذي نعيشه اليوم، حيث سرعة الحركة واختصار المسافات وسرعة التغييرات السياسية والاقتصادية والتقلبات الاجتماعية المتسارعة،

والتي كانت نتيجة حتمية للتطور التكنولوجي المتواصل والطفرات العلمية المتواصلة والمتراكمة عبر عقود، ليكون هذا العالم بمثابة "قرية صغيرة" نتيجة لمخرجات الثورة التكنولوجية والمعلوماتية^(٢٥).

لقد باتت القدرة التكنولوجية من أهم معايير القوة، فصناعة الغد هي صناعات "المادة الرمادية": المايكرو- الكترونيك، البيو- تكنولوجيات، برامج الكمبيوتر، والرقائق المعلوماتية والروبوتات (robots)، والاتصالات... الخ^(٢٦). ولأجل ذلك تمارس تقنية المعلومات دور قاطرة التغيير في الحقبة الجديدة من السياسة العالمية، فهي تدفع الإصلاح والعولمة قدماً وتشكل أهمية متزايدة للقوة القومية، ومن ثم تعيد تشكيل العلاقة بين السياسة والقوة. وتعتمد القوة العسكرية الآن في جوهرها على تقنية المعلومات، وبالتالي على الانفتاح والتكامل العالمي الذي افرز تلك التقنية وحافظ على بقائها^(٢٧).

ومن البديهي القول ان من يحتكر قدرا واسعا من القوة يستطيع ان يفرض ارادته وقيادته او حتى هيمنته على الآخرين الذين لا يملكونها بالمستوى والقدر نفسه، وهذه القوة متنوعة ومتغيرة بإشكالها وتأثيرها ومصادرها^(٢٨). وإذا كانت الثورة الصناعية أو (الموجة الثانية)، قد أسهمت في قيام "الامبروطورية البريطانية التي لا تغيب عنها الشمس" من خلال سيطرتها على أدواتها، فإن الثورة المعلوماتية أو (الموجة الثالثة) فسحت المجال واسعاً لمن يقبض على شروطها وينجح في توظيفها للسيطرة على العالم إدارة ومورداً. وإذا كانت الأخيرة الآن تشير إلى جماعية الجهود المبذولة بهذا الاتجاه، فأن الواقع بدأ مفصحا ويجد عن المستقبل الأول منها إذ إن الولايات المتحدة التي لم تتوان عن توظيف خصال تلك الثورة وجهود الأقطاب الدولية لصالحها معتمدة في ذلك على ما تمتلكه من قاعدة أساسية للثورة المعلوماتية والتي تقوم على أساس التطور الكبير في مجال الفضاء والمعلومات والحاسوب الالكتروني ووسائل الاتصالات والإعلام... الخ، وتستمد طاقتها المتجددة من التدفق اللامتناهي للمعلومات والأفكار والتي توفر "أدوات تشكيل المستقبل"^(٢٩).

وهنا نلمس مدى تحفز التفكير الاستراتيجي الأمريكي لتلك الفرص والتكيف معها، خاصة بعد عدّ مخرجات هذه الثورة بمثابة مقومات القوة الرئيسة التي استندت عليها القوى الصاعدة والمحتمل منافستها للهيمنة الأمريكية مستقبلاً، وهو ما حدا بـ(ألفن توفلر) إلى عدّ التكنولوجيا والمعلومات هي المحور الأساسي لصراعات المستقبل^(٣٠).

وعليه، لا جدال في القول، إن البيئة الدولية لبداية القرن الحادي والعشرين كانت تزخر بالمشاكل والتحديات والفرص أيضاً. فقد شهدت بروزا سريعا لدول حققت قفزات سريعة في طريق التقدم والحدثة مثل(كوريا الجنوبية، الصين، تايوان، الهند والبرازيل... الخ)^(٣١)، إلا أنها شهدت في ذات الوقت انتشار تكنولوجيا أسلحة الدمار الشامل بأنواعها (الكيميائية والبايولوجية والنوية)^(٣٢) والتي تتواكب مع بروز ظاهرة الإرهاب بقوة من خلال استغلال مخرجات الثورة التكنولوجية في زيادة حجم مستوى الدمار في عملياتهم،(أحداث ١١/أيلول نموذجاً لذلك)^(٣٣) وزيادة في حجم الصراعات الطائفية والقبلية وتمزق الدولة القومية(كما حصل في يوغسلافيا)، وكذلك انتشار الأمراض عالمياً (مثل انفلونزا الطيور وانفلونزا الخنازير والايذز وغيرها)، وزيادة الفجوة بين الفقراء والأغنياء في العالم،* والانفجار السكاني^(٣٤)، وتعاقب الأزمات الاقتصادية والمالية بشكل خطير نتيجة العولمة التي جعلت أية أزمة مالية في جزء معين من العالم الرأسمالي تنعكس على الجميع وإن اختلفت الدرجة بالتأثير والاتجاه فقد تكون سلبية على اقتصاد بلد معين فيما قد تنعكس إيجاباً على اقتصاد آخر^(٣٥)، (مثل ما حصل أثناء الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا كان المستفيد الوحيد هي الولايات المتحدة والمسببة لهذه الأزمة أصلاً).

من كل ما تقدم يمكننا القول، إن ثمة فرص وتحديات للمتغير التكنو-معلوماتي تلوح بنتائجها المتغير الأمني على الصعيد الدولي تاركة أثارها على بيئته بشكل بارز، انطلاقاً من الوجهة التي يوظف فيها هذا المتغير، فضلاً عن محاولة تسميمه لأغراض تخدم مصالح الدول الكبرى في الكثير من الأحيان.

٣. منظمة الأمم المتحدة والأمن الاستراتيجي العالمي:

لا شك أن ارتفاع الأصوات المنادية بمنع تكرار ويلات الحروب العالمية سواء الأولى منها أم الثانية كان له عظيم الأثر في تتابع الجهود الرامية إلى تأسيس هيئة دولية تعمل على حفظ السلم والأمن الدوليين، من هنا توالت العديد من المؤتمرات التمهيديّة لإنشاء منظمة دولية انتهت بعقد مؤتمر سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥ الذي شكل نواة منظمة الأمم المتحدة ودخل حيز التنفيذ في ٢٤/١٠/١٩٤٥ ليولد ميثاق منظمة الأمم المتحدة بـ ١٩ فصل و ١١١ مادة قانونية وبأجهزة خمس (مجلس الأمن الدولي، الأمانة العامة، الجمعية العامة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي مجلس الوصاية).

لعل أول وأهم مادة تضمنها ميثاق الأمم المتحدة حول تحقيق الأمن العالمي هي المادة الأولى التي جاءت بمقاصد الأمم المتحدة بنصها في الفقرة (١) "حفظ السلم والأمن الدولي، وتحقيقاً لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم، وتتدرع بالوسائل السلمية، وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي، لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم أو لتسويتها"^(٣٦) وعليه فإن الفكرة الرئيسة التي قامت عليها منظمة الأمم المتحدة هي صيانة السلم والأمن الدوليين جماعياً، كما أن الأساس الذي قام عليه مجلس الأمن الدولي هو أن يكون الإدارة التنفيذية في تحقيق هذه الفكرة، ولكي يكون المجلس هذه الأداة فهو يعمل نائباً عن جميع أعضاء المنظمة ووفقاً لمقاصد الأخيرة ومبادئها واعتماداً على المعونة التي يقدمها الأعضاء إليه في التدابير التي يقرر اتخاذها^(٣٧) وتعد اختصاصات مجلس الأمن بشأن حفظ السلم والأمن الدوليين وما يرتبط بذلك من إعادتها إلى نصابها من أهم الاختصاصات التي أقرها الميثاق للمجلس؛ فللمجلس نوعان من الاختصاصات في حفظ السلم والأمن الدوليين، اختصاص حل المنازعات سلمياً وقد ورد ذلك في الفصل السادس من الميثاق (من المادة ٣٣ إلى

المادة ٣٨)، واختصاص قمع ورد ذلك في الفصل السابع من الميثاق (من المادة ٣١ إلى المادة ٥١) ^(٣٨) لذا فالأول يعد أسلوباً وقائياً أما الثاني فهو أسلوب علاجي.

ومع كل ما تقدم من أغراض تسعى منظمة الأمم المتحدة لتحقيقها وعلى رأسها الأمن الدولي، لا بد لنا من البوح عن حقيقة مهمة هي أن وجود هذه المنظمة الدولية لم يمنع نشوب الحروب الدولية في البيئة الدولية، لذا فإن مسألة حفظ الأمن الدولي لم تنزل نسبية في عالم اليوم حتى بظل وجود الأمم المتحدة التي شاب عملها مشكلتان أساسيتان : أولهما فقدان الصدقية لعدم توافر الإرادة أو الإمكانيات - أو الأثنين معاً - لتنفيذ العديد من القرارات التي اتخذتها، خاصة على صعيد مجلس الأمن، أو لترجمة قراراتها الصادرة عن الجمعية العامة إلى سياسات فاعلة. ويعود سبب ذلك إلى الانفصام الحادث بين سهولة استصدار قرار أكثر من جهة وعدم توافر القدرة على توظيف الإمكانيات الضرورية من سياسية ومادية لوضع القرار موضع التنفيذ من جهة أخرى. وثانيهما تحول المنظمة إلى مجرد غطاء أو أداة لشرعنة سياسات يتوافق عليها "الكبار" أو أحدهم في لحظة معينة. لذا تحولت الأمم المتحدة إلى صندوق شكوى دولي حيناً، وإلى حلبة مبارزة أحياناً ومنصة إطلاق مواقف مفرغة من أي مضمون في حالات كثيرة الأمر الذي يجعل من موضوعة الأمن العالمي مسألة لا تقوم على أسس وقواعد ثابتة ومتينة في مرحلة ما بعد الأحادية ^(٣٩).

وعليه يتوجب على الدول إذا ما أرادت تحقيق الأمن العالمي فعلاً أن تلتزم بالموضوعية في التعامل مع القضايا التي تمس الأمن والسلام العالميين وألا تتخذ من عواطفها وسيلة للتعبير عن مواقفها، فمثلاً يتعين على فرنسا أن تكون مستعدة للدفاع عن ألمانيا ضد العدوان مثلما هي مستعدة للدفاع عن بلجيكا، وينبغي على بريطانيا أن تكون راغبة في الاشتراك في توقيع الجزاءات ضد الولايات المتحدة

الأمريكية أو ضد روسيا الاتحادية. فضلا عن ذلك يتطلب نظام الأمن الدولي عالمية جوهرية في العضوية فينبغي أن تنظم جميع الدول لهذا النظام وألا يستبعد الأعداء أيضاً. وأخيراً فإن مفهوم السلام الذي يعمل على تحقيقه من خلال الأمن الدولي من المفاهيم التي لا تقبل التجزئة، لأن التجزئة تعني أوضاعاً من المحاباة مما يسهل على المعتدي جني ثمار عدوانه، فإن أي عدوان وإن كان على دولة بعيدة لابد أن يقابل بالقوة الجماعية للمجتمع الدولي كله^(٤٠).

وعليه، وبالرغم من بعض المساوئ التي تؤخذ على دور منظمة الامم المتحدة، وتأثيرها بميول ورغبات القوى الكبرى، تبقى الامم المتحدة هي المنظمة العالمية الوحيدة المعنية بتلك الإجراءات والأليات الخاصة بمجابهة المخاطر والتهديدات التي تنتاب المنظومة العالمية، عبر أجهزتها الرئيسية، وتحديدًا مجلس الأمن الدولي، كون احد اهم مقاصدها هو حفظ الأمن والسلم الدوليين، وصيانتهما.

٤. مستقبل الامن الاستراتيجي العالمي:

بما أن مُتغير الأمن هو من المواضيع الاستراتيجية المهمة والمُستدامة بذات الوقت، فإنه من الضروري جداً التطلع الى مُستقبل هذا المتغير، ومتابعة حركته، ومساراته الاستراتيجية، والمداخلات المسببة بإخلاله، وتجلياته وافاقه المستقبلية، لاسيما وانه مُتشعب الاتجاهات ولا ينحصر ببعد واحد، فلم تعد تلك التهديدات التي تصيب الأمن البشري تتأتى من الصراع المسلح والقتال والحرب فحسب ولكن أيضاً من الاختراق ونقل المعلومة والتجربة الحديثة واحداث خلل في البرامج الامنية والمواقع المؤسساتية او ذات الشأن الامني او الخدمي العام، في ظل عالم اليوم المترابط تكنو-معرفياً.

وضمن سياقات المنهج الاستشراقي وأدواته العلمية، ثمة مشاهد يمكن ان يتبلور عنها مستقبل الامن الاستراتيجي العالمي في ظل الفضاء السيبراني الذي يتسم به عالم اليوم، وكالاتي :

- مشهد تعزيز استدامة الامن الاستراتيجي العالمي.
- مشهد اخلال وارباك الامن الاستراتيجي العالمي.
- مشهد التعزيز والاخلال للأمن الاستراتيجي العالمي.

ومن الضروري الاشارة هنا الى ان الفرضيات الفرعية للمشاهد المُستقبلية الثلاثة الخاصة بالأمن الاستراتيجي العالمي، تنطلق من ذات الفرضية الرئيسة التي استند عليها البحث في العموم، وان لكل مشهد افتراضاته واشتراطاته العلمية، وكالاتي:

١.٤.: مشهد تعزيز استدامة الامن الاستراتيجي العالمي:

يرتكز هذا المشهد على فرضية مفادها ان مُتغير الامن يمثل ضرورة استراتيجية للبقاء، الامر الذي يدفع بالدول جميعا الى السعي بجهد فردي احياناً، وجماعي في احيان اخرى لاستدامة بقائها عبر تطلعها الى درء تلك الاخطار الاستراتيجية الناجمة عن الاخلال بمتغير الامن الخاص بها.

وتقترن رغبة الدول في تعزيز واستدامة امنها الفرعي ضمن المنظومة العالمية بتلك الجهود الدولية الرامية الى توفير بيئة عالمية تربطها مشتركات السير بانتظام في عالم أمن ومستقر، يسوده السلام، في ظل ما افرزته الثورة المعرفية والمعلوماتية من التكنولوجيا الناشئة والعصر الرقمي، والتعاون الدولي، وتبادل المعلومات، دون ان نغفل تلك المخاطر والتحديات المرافقة لها بذات الوقت^(٤١).

ذلك أن الهجمات الإلكترونية أو السيبرانية أصبحت خطراً يؤثر على أمن الدول، ولذلك بدأت تلقى اهتماماً متصاعداً على أجندة الأمن الدولي، في محاولة لمواجهة تصاعد التهديدات الإلكترونية، والممارسات الفعلية لها، وبالتالي لما كانت التحديات والمخاطر المهددة للأمن العالمي ماثلة في عالم اليوم الأكثر حداثة وتطوراً، ولما كانت الرغبة الدولية بذات الوقت سارية للتعامل مع تلك المخاطر الناجمة عنها، ثمة أجماع دولي على ضرورة تكاتف الجهود الدولية لتشكيل نواة

امنية عالمية يمكن الركون اليها في عملية المجابهة لتلك المخاطر التي قد تتبلور عنها اشكاليات كبيرة تضر بدول العالم وشعوبها^(٤٢).

وتفيد مضامين الدراسة الى إن الأمن يعد من المواضيع المهمة والمشاركة في خطورتها وأثارها على البيئة الدولية وذلك لما له من انعكاسات لا نبالغ إن قلنا بأنها تمس البيئة الداخلية للدول أحياناً لاسيما وأن مفهوم الأمن الدولي كان قد خرج من إطاره التقليدي بالمفهوم الأمني- العسكري ليدخل مجالات أخرى أوسع ذات بعد عالمي سواء البيئية منها أم الصحية من هنا ظهر ما يعرف بـ"الأمن الدولي الإنساني Humanitarian International Security"، مما يعني ضرورة توفير دعم أفضل في إطار عالمي يشمل كل البيئة الدولية لتحقيق الأمن الدولي بمفهومه الشامل، وهذا بدوره يعتمد على بلورة ثقافة التعاون الدولي التي تقوم على تعزيز كل ما هو مشترك في منظومة قيم ومصالح عالمية وتحديد مخاطر تستدعي نوعاً من التعاضد الدولي في معالجتها، تعاضد الدول المتقدمة والنامية على حدٍ سواء، فضلاً عن بلورة آلية تشاور وتعاون تنظيمي دولي وإقليمي قائمة على خاصية كل قضية دولية وفي إطارها للتنسيق والتعاون حولها لصياغة " ميكانزم " مرن يضم الدولي والإقليمي بغية تحقيق الاستقرار العالمي^(٤٣).

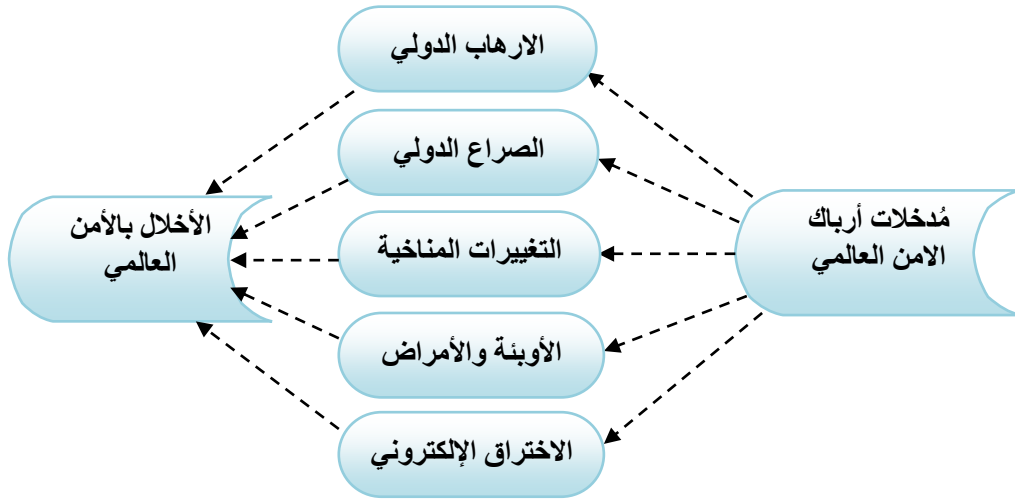
وغني عن القول، ان سعي الدول ضمن هذا المشهد الى تحقيق تعزيز استدامة الامن الاستراتيجي العالمي في ظل الفضاء السبيراني لعالم اليوم وتحدياته التكنو-معرفية، يقتضي وضع جميع الدول لقدر كبير من امكانياتها وقدراتها الشاملة تحت تصرف جماعي دولي سواء في إطار منظمة الامم المتحدة او عبر تكتلات امنية واقتصادية مباشرة وبشكل دوري، وبما يشكل دالة ضامنة على الامن الدولي وغاياته في استبقاء بيئة عالمية خالية من الازمات المخلة به، او ذات قدرة عالية على المجابهة والاحتواء.

٢.٤ . : مشهد اخلال وارباك الامن الاستراتيجي العالمي :

على عكس المشهد الاول، يقوم هذا المشهد على افتراض مفاده، ان التكنولوجيا المعرفية والتقدم الكبير الذي تحقق في عالم اليوم، ربما يكون جزءاً مُهماً، من تهديد يُربك الامن الاستراتيجي العالمي، ويخل به في اي لحظة زمنية، وذلك لبروز مُتغيرات عديدة تدعم هذا الاتجاه منها على سبيل المثال التقدم الكبير في مجال منظومات الاسلحة والاجيال المتطورة للقتال، وسعي الدول برغبة قوية لتحديث منظوماتها القتالية الشاملة، الامر الذي قد يعرض مُستقبل العالم لا محال الى مخاطر جمة في حال وقوع اي تضاد او تعارض في المصالح ما بين القوى الدولية، إذا ما انعكس على تصادم دولي مباشر في نقطة معينة من نطاق الفعل و رد الفعل المباشر^(٤٤).

من جانب اخر، فان التقنيات الكبيرة التي وصل اليها العالم الالكتروني اليوم، لا تخلو من تلك الجوانب السلبية المؤثرة على المنظومة العالمية، كونها تساعد على سرعة انتشار اي خلل يحدث في اية بقعة من ارجاء المعمورة الى سواها، بفعل ذلك الترابط الذي احدثته المنظومات التكنولوجية العالمية، كما ان خطورة الامر تزداد في ظل التحديات الجسيمة التي تتبلور في عالم اليوم والتي تتال بشكل مباشر او غير مباشر من المنظومات الفرعية للأمن الخاص بالدول، او المنظومة الامنية العالمية بالمجمل، تتقدمها أنتشار اسلحة الدمار الشامل، وكذلك الاسلحة التقليدية المتطورة، فضلاً عن احتمالية وقوع هذه الاسلحة بيد الجماعات المتطرفة او الارهابية، ناهيك عن تلك الاخطار الطبيعية التي قد تعرض الامن العالمي للمخاطر العالمية، كالتغيرات المناخية، والازمات الاقتصادية والمالية العالمية، وانتشار الاوبئة والامراض^(٤٥)، كما في مرض كورونا الذي يفتك بالبشر اليوم بدءاً من الصين و مروراً بإيران ودول العالم التي انتشر فيها.

وبالمجمل، فإن أساس هذا المشهد يرتكز الى ثمة مُدخلات او مُسببات تشكل ركائز مهمة يتأسس عليها مشهد الاخلال بالأمن الاستراتيجي العالمي، يمكن ايضاحها بالمخطط رقم (٢) أدناه.



مخطط افتراضي رقم (٢) من تصميم الباحث يوضح مدخلات ارباك الامن العالمي

٣.٤ : مشهد التعزيز والاخلال للأمن الاستراتيجي العالمي :

ينطلق هذا المشهد من رؤية مفادها ان قدرة دول العالم على مُجابهة التحديات المخلة بالأمن العالمي ليست مطلقة، بل نسبية بعض الشيء، وذلك لأن المنطق يقول انه ثمة مدخلات او مسببات قد تكون خارج نطاق قدرة الدول على المجابهة والاحتواء، لاسيما تلك التحديات والتهديدات التي تأتي من مصادر طبيعية، كالتغيرات المناخية، الهزات الارضية، الزلازل، البراكين، الفيضانات، فضلاً عن الاوبئة والامراض الخطيرة التي تفتك بالبشرية، كالايذز والايبولا وكورونا، وغيرها من الأخطار غير المُسيطر عليها^(٤٦).

واتساقاً لذلك فإن قدرات الدول وامكانياتها قد تكون ناجحة فيما اذا تم تفعيلها بشكل إيجابي وتأثيري هادف للحد من الاخطار المهددة للأمن العالمي في ظل

التكنولوجيا المتقدمة والعصر الرقمي اليوم، إلا أن الحديث عن استدامة الأمن العالمي بذات الطرق والأدوات في المستقبل هو أمر صعب من الناحية الموضوعية، لأن التغييرات التي تنشأ مع التطور العالمي قد تجعل من الصعوبة بمكان الاستجابة المباشرة معها، دون الارتقاء إلى مستوى التحديات المجابهة في القابل من الأيام^(٤٧).

فضلاً عما تقدم، فإن التحديات التي فرضها التقدم التكنو- معرفي، اضحت واسعة النطاق، وليس من السهولة بمكان حصر تلك الآثار السلبية التي قد تتولد عنها، مع أي اختراق إلكتروني لمنظومة الأمن السيبراني العالمي، وتحديد أخطاره بجزء معين عن سواه.

وغني عن القول هنا أن المشاهد الثلاثة هذه هي نتاج المنهج الاستشراقي الذي تم اعتماده هنا، وإن الموضوعية العلمية تفترض بنا تحديد المشهد الأكثر احتمالاً للحدوث، والأقرب إلى الواقع، طبقاً لمعطياته الساندة، والمتوافقة مع الواقع العملي، وهنا يرى الباحث أن المشهد الثالث الذي يعبر عن تلك الحالة النسبية لتعزيز وإخلاق الأمن العالمي في أن واحد، هو المشهد الأقرب للحدوث، كون معطياته الماثلة أكثر واقعية من معطيات سواه من المشاهد الأخرى.

خاتمة واستنتاجات:

لا شك أن الأمن الدولي بات من المفاهيم الرئيسة التي تتطلب من الباحثين والأكاديميين والمتخصصين البحث في حيثيات وآليات توفيره والعمل على تهيئة كل الظروف لتحقيق بيئة مستقرة في شموليتها سواء على صعيد مكوناتها الداخلية أم الدولية، لاسيما وأن التهديدات للأمن البشري لم تعد تنشأ من الأدوات التقليدية، كالصراع المسلح والقتال والحرب فحسب ولكن أيضاً من مواضيع أخرى بالغة الأثر على مجمل البشرية من قبيل التخلف والتجزئة والتبعية وعوق التنمية، والتغييرات المناخية والإرهاب الدولي والاختراق الإلكتروني في ظل التحديات التكنولوجية والمعرفية لعصر العالم الرقمي اليوم.

وعليه يعد الأمن مفهوماً شاملاً وقابلاً للتأثير بأي معطى دولي أو ظاهرة دولية، ومن ثم فإن الأمر يعتمد على طريقة وأسلوب توظيف التطور التقني قدر تعلق الامر بالجوانب المسيطر عليها، ضمن النظرية النسبية للأمن الدولي واستدامته، وكذلك توظيف السلاح بوجهته الدولية، ولاسيما في مجال التقدم التكنولوجي الذي أذا ما استثمر بشكل إيجابي فإن له أثره الذي سينعكس على مجمل البشرية وبشكل كبير منه في تحقيق الأمن الدولي، والعكس تماماً إذا ما تم توظيفه بشكل يخل بمرتكزات الأمن الدولي عالمياً.

وفي نهاية بحثنا العلمي هذا، ثمة استنتاجات توصل اليها الباحث لتشكل خلاصة مهمة يمكن أيجازها بالآتي:

١- لا جدال في ان متغير الامن، يعد الاهم على الاطلاق بين مجمل تلك المتغيرات التي تتصل بكيان الدول، ومدى قدرتها على الاستمرار والبقاء.

٢- ثمة مستويات عديدة للأمن الاستراتيجي العالمي تنطلق من مرتكز الترابط بين جميعها، بدءاً من الامن الفردي، ومروراً بأمن الدولة، ثم الامن القومي، والامن الاقليمي، ليصل الى الامن الدولي، وبعدها العالمي، لطالما ان الانسان أصبح محوراً للأمن في جميع اجزاء المعمورة.

٣- تعد المعلوماتية، والانجازات التقنية والمعرفية ذات الصلة، أهم مُدخلات الفضاء السيبراني وأدواته، الذي اتسم به عالم اليوم، والذي اضفى عليه التقدم التقني سمة "عصر السرعة والمعرفة"، لينتقل الأمر من العصر الإنساني الى العصر الآلي، وهو خلاصة معبرة عن تدخل التكنولوجيا في مجمل نواحي الحياة العامة للشعوب والدول.

٤- ثمة فرص وتحديات يفرضها تأثير المتغير التكنولوجي على الامن الاستراتيجي العالمي، ببعديها الايجابي والسلبي، فإذا كانت المُعطيات التكنولوجية والمعرفية قد ساعدت الدول وشعوبها على سهولة استخدام الادوات التقنية في مجالات شتى اقتصادية واجتماعية وصحية وما الى ذلك لتشكل جميعها ابعاداً وفرصاً داخلية للأمن، فإن تحديات تراجع سيادة الدول في ظل هذه التقنيات اثرت

بشكل كبير على منظوماتها الأمنية، فضلاً عن تلك المخاطر التي تفرضها التغييرات المناخية او الجماعات الارهابية او انتشار الاوبئة والامراض الخطيرة، وبالتالي انحسار الامن العالمي ببعده الاستراتيجي.

٥- لما كانت مُجمل دول العالم عرضة لمخاطر وتهديدات مشتركة، فإن صيغة العمل الجماعي المُنظم تصبح إحدى اليات المجابهة للمخاطر المخلة بالأمن الاستراتيجي العالمي، كونها اداة اقوى لتعزيز الامن العالمي، ومن هنا تلعب منظمة الامم المتحدة دوراً كبيراً في حفظ السلم والامن الدوليين، عبر مجلس الامن الدولي، وان رافق ذلك بعض الانتقادات التي وجهت اليها فيما يتعلق بميلها الى التأثير برغبات القوى الدولية الكبرى، وتطلعاتها.

٦- توصل الباحث الى ثلاثة مشاهد فيما يتعلق بمستقبل الامن الاستراتيجي العالمي، الأول يرتكز على التعزيز والاستدامة للأمن الاستراتيجي العالمي، بينما يذهب الثاني الى الإرباك والأخلال نتيجة لمدخلات ومسببات عديدة، منها الصراع الدولي، والارهاب الدولي، والاختراق الإلكتروني، وانتشار الأمراض والأوبئة، في حين ينصرف المشهد الثالث الى التعزيز والاخلال في ان واحد، انطلاقاً من ان فرضية الأمن هي النسبية وليس المطلق، وبالتالي فإن بعض التحديات مسيطر عليها، ويمكن مجابتهها والتعامل معها، في حين ان مخاطر اخرى قد تكون خارج نطاق سيطرة الدول، وبالتالي لا يمكن استدامة الأمن في ظل توقعات حدوثها. وهنا يميل الباحث كما ذكر أنفأ، الى ترجيح المشهد الثالث، وهو مشهد التعزيز والاخلال بالأمن الاستراتيجي العالمي في ان واحد، كونه الاقرب الى معطيات الواقع الحالي، وعالم اليوم "العصر الرقمي والمعرفي".

الهوامش والمصادر

- (١) للمزيد حول كلمة الأمن ينظر : ابن منظور، لسان العرب، ج٢، دار إحياء التراث العربية، بيروت، ١٩٩٩ ص ٢٢٢ و ٢٢٣. و معجم اللغة العربية، المعجم الوسيط ج١، ط ٣ شركة الإعلانات الشرقية بدون مكان طبع، ١٩٨٥ ص ٢٨-٢٩.
- (٢) القرآن الكريم، سورة قريش، الآية ٢ و٣.
- (٣) رفعت سيد احمد، الأمن القومي العربي بعد حرب لبنان، مجلة الشؤون العربية، العدد ٣٥، ١٩٨٤، ص ٨.
- (٤) مارتين غريفيش وتيري أوكالاها، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٨، ص ٨١.
- (٥) عامر محسن سلمان العامري، مفاهيم الأمن: مقارنة بين الأمن القومي والأمن الإقليمي والأمن الجماعي، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد (١١)، ٢٠٠٩، ص ص ١٦٣-١٦٤.
- (٦) كوثر عبد الله الجوعان، مفهوم الأمن الوطني الشامل وأبعاده في مختلف شؤون الحياة، معهد المرأة للتنمية، الكويت، ٢٠٠٧، ص ١٢ وعلى الرابط التالي : www.incm.net
- (٧) نفس المصدر، ص ٧.
- (٨) كوثر عباس الربيعي، تطور مفهوم الأمن القومي الأمريكي، دراسات إستراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (٣٥)، ٢٠٠٢، ص ١.
- (9) James Carroll, House of War: The Pentagon and the Disastrous Rise of American Power, Houghton Mifflin Harcourt, 2016,p:104.
- (١٠) غانم محمد صالح، أمن الخليج العربي بين الاحتكار الأمريكي ورغبة المشاركة الأوربية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (٣٦)، كانون الثاني ٢٠٠٨، ص ٥٢.
- (١١) حمد جاسم محمد، الاستراتيجيات الأمنية في الخليج العربي، رؤية عربية، منشورات مركز الدراسات الخليج العربي، جامعة بصره، ١٩٨٣، ص ٢٢.
- (١٢) أسامة الغزالي الحرب، امن الخليج العربي، مجلة الشؤون العربية، عدد ٣٥، سنة ١٩٨٤، ص ٥٧.
- (١٣) للتفاصيل انظر ميثاق الأمم المتحدة، الفصل الثامن، المواد ٥٤، ٥٣، ٥٢.
- (١٣) عامر محسن سلمان العامري، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٢.

- (١٤) كوثر عبد الله الجوعان، مصدر سبق ذكره، ص ١١.
- (١٥) المصدر نفسه، ص ١٢.
- (١٦) فينوس كامل السعدي، المعلوماتية ودورها في الهيمنة الأمريكية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهدين، ٢٠٠٩، ص ص ١-٩.
- (١٧) علاء عبد الرزاق السالمي، تكنولوجيا المعلومات، ط ١، عمان، ١٩٩٧، ص ٩.
- (١٨) علي الدين هلال، العرب والعالم مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٨، ص ٥٦.
- (١٩) الفن توفلر، حضارة الموجة الثالثة، ترجمة: عصام الشيخ قاسم، ط ١، بنغازي: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ١٩٩٠، ص ٢٠.
- (٢٠) محمود علم الدين، ثورة المعلومات ووسائل الاتصال: التأثيرات السياسية لتكنولوجيا الاتصال: دراسة وصفية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٣، ١٩٩٦، ص ١٠٢.
- (21) Karsten Friis· Jens Ringsmose, Conflict in Cyber Space: Theoretical, Strategic and Legal Perspectives, Routledge,2016, p: 87.
- (22) *Ibid.*
- (23) Robert O. Keohane and Joseph S. Nye, Power and Interdependence in the Information Age, Foreign Affairs, Sep/Oct. 1998:
<http://www.foreignaffairs.com>
- من ابرز التأثيرات الملموسة والحساسة للثورة المعلوماتية على الواقع السياسي هي مسألة السيادة إذ كان لطبيعة تلك الثورة الاقتصادية والشمولية ان تجعل من الحدود السياسية مجرد خطوط تمثل شكل الدولة وحجمها فقط دون قدرتها على منع اختراقات تلك الثورة وانكشاف المجتمع عالمياً. وعلى حد تعبير (كينشي أوماي) ان هنالك تحول في مفهوم السيادة القومية " إلى مفهوم سيادة الشعب أو المواطن" ويضيف " هنالك شيء آخر ينشأ بدلاً من القومية". للمزيد انظر: كينشي اوماي، طبيعة الدولة في القرن الحادي والعشرين، في كتاب: هكذا يصنع المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ط ١، ٢٠٠١، ص ص ١٥٣-١٥٦.
- (٢٤) غسان العزي، سياسة القوة: مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ط ١، ٢٠٠٠، ص ٣٥.
- (٢٥) بول كينيدي وآخرون، هكذا يصنع المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ط ١، ٢٠٠١، ص ٧.

- (٢٦) ديفيد جومبرت، الحرية والقوة في عصر المعلومات، في: الدور المتغير للمعلومات في الحرب، مجلة دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، العدد(٥٣)، ٢٠٠٤، ص ١٣.
- (٢٧) للمزيد انظر: جوزيف س. ناي، القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي، العبيكان للنشر، الرياض، ط ١، ٢٠٠٧، ص ص ٢٢-٢٣.
- (٢٨) ياس خضر ألبياتي، الاستراتيجية الإعلامية للغزو الأمريكي، اهداف و اساليب الاختراق للوطن العربي، شؤون سياسية، العدد (٢)، مركز الجمهورية للدراسات السياسية، ١٩٩٤، ص ٤٦.
- (٢٩) جوزيف س. ناي مستقبل أمريكا مشرق والقوة الناعمة تتحقق من الجاذبية، أفاق المستقبل، العدد الثامن، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠١٠، ص ص ٩٩-١٠١.
- (٣٠) الفن توفلر، تحول السلطة بين العنف والثروة والمعرفة، ترجمة: فتحي بن شتوان و نبيل عثمان، مكتبة طرابلس العالمية، ط٢، طرابلس، ١٩٩٦، مقدمة المترجم.
- (٣١) جون ستيل جوردون، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٢.
- (٣٢) أنتوني كوردسمان، دراسة عن الدفاع عن الوطن، الدفاع عن أميركا الهجمات غير التقليدية والإرهابية باستخدام أسلحة بيولوجية، ترجمة نافع أيوب لّيس، مجلة الفكر السياسي، العددان (١٣-١٤)، إتحاد الكتاب العرب، دمشق ٢٠٠١، ص ٢٩٣.
- (٣٣) أحمد إبراهيم محمود، الإرهاب الجديد: الشكل الرئيسي للصراع المسلح في الساحة الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد(١٤٧)، مركز الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٤٦.
- * - يرى جورج سوروس ان هذه الفجوة هي في ازدياد مستمر بسبب انعدام آلية اعادة توزيع الدخل العالمي، ويقول ان المساعدات العالمية تبلغ (٥٦.٥) بليون في عام ٢٠٠٢، ويمثل هذا المبلغ فقط (٠.١٨%) من الدخل العالمي ويضيف " إن الأغنياء الذين يمثلون ١% من سكان العالم يملكون بنسبة ٥٧% من أموال العالم، هناك ١.٢ بليون نسمة يعيشون بأقل من دولار يومياً وهناك ٢.٨ بليون نسمة يعيشون بأقل من دولارين يومياً وأكثر من بليون شخص يفتقرون إلى الماء النقي". انظر: جورج سوروس، أوهام التفوق الأمريكي: سقوط أوهام جورج يوش، ترجمة سمير مالك، دار الحمراء للنشر، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٩٣.
- (٣٤) بول كنيدي، التحديات التي تواجه البشرية في القرن الحادي والعشرين، في كتاب: هكذا يصنع المستقبل، مصدر سبق ذكره، ص ١٥.
- (٣٥) للمزيد انظر: جودة عبد الخالق، الأزمة المالية العالمية.. أزمة نظام لا أزمة سياسات، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٧٥)، يناير/ ٢٠٠٩، ص ١١٦.

- (٣٦) ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، الأمم المتحدة نيويورك، إدارة شؤون الإعلام بالأمم المتحدة، نيويورك، ١٧٠٠١٧. ص ٥.
- (٣٧) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ٢٠٠٠، ص ٣٤٢.
- (٣٨) المصدر نفسه.
- (٣٩) ناصيف حتي، ولادة المنظمات الدولية وتحولاتها وموتها، آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، السنة الثانية، العدد (٨)، نوفمبر - ديسمبر ٢٠١٠، ص ١٠٥.
- (٤٠) سعد حقي توفيق، مصدر سبق ذكره، ص ص ٣٣٤-٣٣٦.
- (41) Jake Kouns, Daniel Minoli, *Information Technology Risk Management in Enterprise Environments*, Wiley Publishers, 2011, p.78.
- (42) *Ibid.*
- (٤٣) د.فارس محمد العمارات، الأمن الانساني في ظل العولمة، عمان : دار الخليج، ٢٠٢٠، ص ٥١-٥٣.
- (٤٤) أنظر : أزهر عبد الامير الفتلاوي، العمليات العدائية طبقا لقواعد القانون الدولي الإنساني، بيروت: دار المنهل اللبناني، ٢٠١٨، ص ٣٠.
- (٤٥) د.اياد هلال الكناني، الحكم العالمي في دراسة العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة، عمان: دار الخليج، ٢٠٢٠، ص ١٦٢.
- (٤٦) أنظر : ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات، بيروت: دار المنهل اللبناني، ٢٠٠٩، ص ٢٤٨.
- (٤٧) أنظر : جلال خضير، الارهاب في القانون الدولي: دراسو قانونية مقارنة، القاهرة : مركز الكتاب الاكاديمي، ٢٠١٥، ص ٨٩.